

# ما أحوجنا الى ثقافة الحوار والسلام



زمزية عباس الارياني

**يرتبط مفهوم ثقافة السلام بالتنشئة على قيمها ومفاهيمها، وهي عملية يجب أن تبدأ منذ الطفولة وتتضمنها نظم القيم التي تحتويها برامج التنشئة الاجتماعية والتربوية، بما في ذلك القيم السائدة في المحيط الاجتماعي وأساليب التفكير وبناء العقل.**  
إن هذه القضية قد شغلت اهتمامات العديد من الشعوب والمؤسسات الوطنية والدولية والإقليمية وبدأت بالدعوة إليها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار يصحبه للسلام دعا إليها اتحاد النساء الديمقراطي العالمي في مدينة فراكلو في بولندا عام ١٩٤٩م.

ولا يتحقق بضمأن حقوق الثقافات الفردية ولكنه يتحقق باحترام هذه الحقوق واحترام الثقافة السائدة والمطالب الشعبية المشروعة ولهذا فقد يكون العنف مبرر وله سميات، كما للسلام شروط وليس بالضرورة حالة دائمة. يوجد إرهاب في مجتمعنا وفي المجتمع الدولي دون التطرق إلى الإرهاب الذي ينشأ عن فكر الديولوجي غلامي وغيره من أساليبها، عوامل اجتماعية عدة منها: الفقر، أو عدم الاستقرار النفسي مثلاً وحتى المبدع أو الفنان قد يصبح إرهابي إذا ما أحس أن مصادره التي يريد إخراجها إلى حيز التنفيذ وإلى المجتمع، قد تم منعها، وهناك أنواع كثيرة من الإرهاب كان يجر نفسه، أو يربط الناس فكراً... ولحل هذه المشاكل، يجب توفير فرص للشباب وكفءات للإبداع، وعدم كبت أفكارهم الداخلية، تشجيعهم على العمل الاجتماعي وعلى المبادرة الذاتية ومنحهم إخراج كل ما بداخلهم إلى المجتمع والاستماع إليهم وعلينا التمعن في كل الأحداث البنية.

لإننا نعش بالعالم العربي وهو جزء من العالم الثالث، وما أقدر المسؤولين في حكومات العالم الثالث على خلق بؤر أحباط وعنف اجتماعي وسياسي غير مدروس أو مسؤول، بسبب البرامج غير الواقعية في التنمية والإصلاح الإداري أو قسدها بحوث هناك استراتيجيات غير مفهومة... فالعالم العربي بحاجة إلى تغيير جذري في سياسة برامجها واستراتيجياتها... وعندما نعبر ونصرح عما في داخلنا أو آياتنا للوجود في وطن نؤوي إلى مخالباته وان نحنا بين جنسنا دون شعور... والتعبير هو نوع من المتفلسف الداخلي... والتمعن والتأمل في أوجه الخطأ فيها الرؤى السياسية والاتجاهات المختلفة. وعلى الشباب عدم ترك الفراغ يخرب

وأقتصاديا واجتماعيا كما انه اساس للديمقراطية ولن تكون هناك ديموقراطية في ظل غياب حقوق الإنسان كما أن ثقافة حقوق الإنسان لا يمكن تكريسها في مجتمع يملك الأمن الغذائي والتعليمي والصحي أو في مجتمع ليس للمرأة الحق في المشاركة السياسية أو تقرير المصير.

السلام ليس مثالية فريدة أو حالة العزالية عن المشاكل السياسية والاجتماعية القائمة ولا يتحقق لدى الإنسان بمفرده، ولكن السلام حالة واقعية ومبادرة وحركة وتفاعل تقضي إدارة نزاع الفرد بين المثالية والواقعية ولا يكفي أن تبدأ من الإنسان فقط ولكنها مجموعته نظم متشابهة تبدأ من الحكم الرشيد والديموقراطية المحكمة لقوانين اجتماعية تجسد احترام الآخر ودون المساس بالإسائه إلى الأخرى والجماعات أو حتى للوطن وتوقف عند ممارسة الفساد دون راد وحده الشغب دون ارادة سياسية لحله وأخامه بوسائل رابعة فترزع السكينة الاجتماعية ويثقل القلق وعدم الاستقرار ويحدث خلل اجتماعي وفحوه في اصحاب القرار والمجتمع الشعبي... فالسلام غاية لا تتحقق إلا

وتعاقب حدوث الأزمات، وامتداد آثارها إلى مجالات لم تظلمها سابقاً، ومسيها كثيراً من القيم والشوايات الوطنية التي لم يجروا أحد على الخوض فيها أو الجهر بغيرها حتى خلال الصراع السياسي والتباين الشديد ما قبل الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م..

ولاعتقادي أن التحدي باتت أكثر خطورة بما يهدد وحدتنا الوطنية وأمن واستقرار الوطن، ويعرض السلم الاجتماعي والسياسي الوطني المتجانس لمزيد من الأضرار، ناجمة عن ممارسات عفوية أو فريدة أو جماعية، ويزيد معاناة المواطنين جراء الأزمات السياسية والاقتصادية المتفاقمة.. ولعزفتي - اعتماداً على استقراء الأوضاع والأحوال والتجارب لأمم مثلنا - أن الحل لن يكون إلا وطنياً أو لن يكون أبداً، وأنه لن يتحقق إلا باقتناع وتوافق جميع القوى السياسية ومختلف مكونات المشهد السياسي يوماً استثناء. لكن كيف سيكون ذلك، ما لم يلتزم شمل الأطراف عبر بوابة الحوار السياسي، والعودة إلى طاولة المفاوضات، والدخول في نقاش وطني جاد وصافٍ ومصحح دون إبطاء، ونحن نعلم ما بينهما من مآخض وتباينات وخلافات سياسية، زادت حدتها نتيجة الحملات الإعلامية والتهامات المتبادلة بعد الجدية في استئناف الحوار، ورغبة بعضها في ضمان تحقيق مكاسب فورية، والشروط المسبقة التي تضع عراقيل إضافية أمام مسار الحوار الوطني الشامل، وهو ما يعني ضرورة تهيئة الظروف والشروط والأرضية المناسبة لإتقاء جميع الأطراف وإزالة كافة العقبات التي تحول دون ذلك، وتوفير الضمانات التي تحول جميع الأطراف مطمئن إلى تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه.

ولم يخب ظناً، إذ تناول الخطاب عدداً من

كون النساء والأطفال اشد تضرراً من آثار الحرب والنزاعات المسلحة- ثم اصدر إعلان شيشيا الصادر عن منظمة اليونسكو عام- ١٩٨٩- والذي وضعه علماء بتونسون إلى بلدان الشمال والجنوب، واكدوا بان الحرب اختراع وليست ضرورة بشرية أو حتمية بيولوجية، وبالتالي يمكن استبدالها بمواجهتها بثقافة السلام، والتي يمكن أن تضع حد للحروب والالام التي تخلفها، وذلك من خلال محاربة أنماط السلوك المرتبطة بالعنف والتي تعيق بناء السلام على جميع الاعددة سواء على مستوى الاسره أو المجتمع او على المستوى الوطني أو الإقليمي.

وقد اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٠م عقداً دولياً لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ودعت إلى نشر ثقافة السلام من خلال البرامج التعليمية، وتطبيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسندة وتقليص مساحات الفقر والظلم الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان التي نصت عليها جميع المواثيق الدولية.

كما أن ثقافة السلام والحوار التي تبنتها الأمم المتحدة، والذي ساهمت في نشرها شبكة الشباب العربي لبناء السلام وهي أحد أفروع الثقافة الدولية لثقافة السلام.....

اهم مبادئها بنص على أن إجلال السلام ويند أساليب العنف لا يتوقف أو يرتبط فقط بعقد الاتفاقيات أو المعاهدات أو حتى باستصدار التشريعات والقوانين، ولكنه يرتبط في الأساس بنشر واعتناق ثقافة جديدة وهي ثقافة السلام، والتي تبني على قيم التضامن والتسامح وقبول الاختلاف، واحترام كرامة الإنسانية وعدم الاعتماد على العنف كمنهج لحل أية مشكلة مهما يكن نوعها.

إن تكريس ثقافة التسامح في المجتمعات وقبول الراي والراي الأخر ويند العنف والفكر الشمولي والأصولي وتحليلاتها في العمل السياسي والثقافي له انعكاسات ايجابية على النهوض بالمجتمع سياسيا

# الشراكة الوطنية

■ مثل كثيرين غيبي، انتظرت الجديد الذي سيحمله خطاب فخامة الأخ الرئيس عشية الاحتفال بالعيد الوطني لإعادة الوحدة، لا لشيء محدد، إنما لا اعتقادي أن سرعة انسياب الوقت ودوران الأسابيع والأيام وقرب انتهاء مدة التمديد لمجلس النواب، تزيد الأمور والأزمات في بلادنا تعقيداً، وتزيد الأطراف السياسية تعنتاً وسلفاً، وتزيدنا - معشر المواطنين - ياساً وحقناً لتطول فترة الاحتفانات السياسية.

المشروع على وحدة الوطن، وقبول أي تنازل أو عفو من أجل الوصول إليه، وهو نفس التنازل الذي دعا فخامة الأخ الرئيس إلى ربطه بدعوة الأطراف الوطنية إلى حوار وطني لتنفيذ بنود اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، وما قبله من الاتفاقات. ولذا أنتظر جميعاً من القوى السياسية التي ستجتمع في لقاءات الحوار أن تنظر للقضايا من منظور وطني، وتتجاوز بعض التفاصيل التي تخص القضايا الخلافية إلى مراحل وجولات تالية أو متقدمة من الحوار، حتى إن تخضع القضايا الخلافية لا أتوقع أن تتحقق الأطراف السياسية على كثير من القضايا في الجولة الأولى للحوار، بسبب اعتماد الثقة والشك المتبادل الذي نجم عن تجاربها السابقة، وهذا أمر طبيعي، فإننا ندعوها إلى أن تترتب في اتخاذ القرارات، وأن تتسمل في مناقشة التفاصيل وتفصيل ما بين التفاصيل، وليس مهماً أن تخرج علينا ببيان عاجل يجنبنا نتعتقد أن الأمور على ما يرام، وهي لم تصبح بعد كذلك، لأنها تحتاج إلى فترة قد تطول، وقد تنصير لإعادة تأجيل المشروع، ولمه الرفعات التي سيعينها تجاربها الماضية، ومحاولة تجسير المسافات التي باعدت بين مواقفها ونظرتها لمستقبل الوحدة الوطنية، ويؤكد عليها أن تضع سقفاً أعلى من الضغوطات المحدودة نطاقاً وزماً.

والمهم بعد هذا أن يستمر الحوار وأن تتعدد جولاته وأن تطرح القضايا بروح المسؤولية الوطنية، منطلقاً من مفهوم جديد للشراكة الوطنية، مفتحة على الجميع مسؤول ومساعِل في الوقت نفسه من الحفاظ على الوحدة الوطنية، وإعادة الأمل للشعب اليمني والعربي في مشروعهم الوطني، وإذاً كنا نملك اليوم فرصة تاريخية لتحقيق هذا الحلم المشروع، فإن التاريخ قد لا يوجد علينا بمثلها في مرحلة تالية. □

التي أوقفت عجلة الحوار، وأدخلت الوطن في دوامة من الصراعات والأزمات، وأنه مثل دعوة جديدة من أجل استئناف مسيرة الوحدة الوطنية، وإعادة القطار إلى سكة الصحيحة بعد تزايد التحدي والتهديدات لوحدة وأمن الوطن.

ومن يبد تحفظاً حوله، يبد متخوفاً من النتائج التي تنتج عن سوء استغلال بعض الأطراف لساحة التصاح التي اتسعت لتتضمن كثيراً من الخارجين على الدولة والقانون، ومرتكبي جرائم العنف والنزاع والتفجير بحق الجنود والمواطنين العزل، وهي جرائم جانيها كان القضاء يصد اتخاذ الأحكام الشرعية فيها، أو أنه فعلاً أنه قد أصدر أحكامه فيها، مع علم الجميع أن تنفيذ النقاط الست رافقها بطء وتأخير متعدد، وأن الجرائم الخائبة لا السياسية التي ترتكبتها مجموعات تنتمي إلى الحراك تتزايد يوماً إثر يوم، وذلك قد يزيدنا غمّاً ونفوراً. وهذا الطرف يجد في ممارسات بعض الأطراف وعدم احترامها تعهدها السابقة وتصلها عن كل ميثاق أو عهد، مبرراً منطقياً للتمسك بموقفه، ومصرراً لتخوفه من أن يزيد هذا الموقف المتسامح من عنادها وصلفها وتحديها وتجاوزها كل الاعراف والقيم والشوايات الوطنية، والحدود على الدولة والأفراد وهذا من شأنه تهديد الوحدة الوطنية.

وليمعن في مواقف الطرفين معاً، مسجد لديهما كل الحق سواء لجهة المواقف أم الجانب إبداء التحفظ المنطقي، وكلاهما - مع اختلافهما في فهم وتفسير خطاب فخامة الأخ الرئيس - يتفقان في النهاية في الخوف

القضايا ذات الحساسية العالية وطنياً، تكفيها من شأنها تقرب الأطراف ولم شملها لتخشين حوار وطني، ودخولها جولة جديدة من المفاوضات السياسية، منها: إعلان العفو الرئاسي الشامل، وإطلاق سراح جميع المعتقلين على ذمة الأحداث والصراعات السياسية وإعلانه الاستعداد لقبول تشكيل حكومة وحدة وطنية وتدشين شراكة سياسية بين جميع القوى السياسية التي جسدتها الخطاب في شراكة الوحدة، والقوى السياسية المحطة في النواب، على أن يأتي ذلك عبر بوابة الحوار الوطني بين مختلف الأطراف السياسية في الداخل والخارج، ونتيجة لما ستتمخض عنه لقاءات الحوار بينها.

من المؤكد أن هذا الخطاب، والخطابات التي القاهم فخامة الأخ الرئيس بعده في محافظة إب وفي مناسبات تالية، لم تكن شبيهة بتخليتها، فقد أسات من الحبر والتأولات التحليلية أكثر مما فعل غيرها، ولعلها أثارت ريدو أفعال أكثر من غيرها، بين مؤيد لمسايقها متفهم للظرفية والذوابع التي حكمت رؤية فخامة الأخ الرئيس بجزرات والحدود في مجتمعنا، ومنحفظ بشأن بعض ما ورد فيه، يتسائل عن فائدة إعلان التسامح والظرفية التاريخية.

فمن يؤيد مضامين الخطاب، ينظر إلى الهدف الذي من أجله تم إعلان العفو الرئاسي، وفي مناسبة غالية، ويجد فيه محاولة رئاسية جديدة وجادة من أجل إسقاط الحجج والنزاع

واعتاق حدوث الأزمات، وامتداد آثارها إلى مجالات لم تظلمها سابقاً، ومسيها كثيراً من القيم والشوايات الوطنية التي لم يجروا أحد على الخوض فيها أو الجهر بغيرها حتى خلال الصراع السياسي والتباين الشديد ما قبل الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م..

ولاعتقادي أن التحدي باتت أكثر خطورة بما يهدد وحدتنا الوطنية وأمن واستقرار الوطن، ويعرض السلم الاجتماعي والسياسي الوطني المتجانس لمزيد من الأضرار، ناجمة عن ممارسات عفوية أو فريدة أو جماعية، ويزيد معاناة المواطنين جراء الأزمات السياسية والاقتصادية المتفاقمة.. ولعزفتي - اعتماداً على استقراء الأوضاع والأحوال والتجارب لأمم مثلنا - أن الحل لن يكون إلا وطنياً أو لن يكون أبداً، وأنه لن يتحقق إلا باقتناع وتوافق جميع القوى السياسية ومختلف مكونات المشهد السياسي يوماً استثناء. لكن كيف سيكون ذلك، ما لم يلتزم شمل الأطراف عبر بوابة الحوار السياسي، والعودة إلى طاولة المفاوضات، والدخول في نقاش وطني جاد وصافٍ ومصحح دون إبطاء، ونحن نعلم ما بينهما من مآخض وتباينات وخلافات سياسية، زادت حدتها نتيجة الحملات الإعلامية والتهامات المتبادلة بعد الجدية في استئناف الحوار، ورغبة بعضها في ضمان تحقيق مكاسب فورية، والشروط المسبقة التي تضع عراقيل إضافية أمام مسار الحوار الوطني الشامل، وهو ما يعني ضرورة تهيئة الظروف والشروط والأرضية المناسبة لإتقاء جميع الأطراف وإزالة كافة العقبات التي تحول دون ذلك، وتوفير الضمانات التي تحول جميع الأطراف مطمئن إلى تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه.

ولم يخب ظناً، إذ تناول الخطاب عدداً من

# ماذا بعد انتهاك القانون الدولي؟!

احمد عبدالعزيز

■ لاتزال التدايعات الدولية الكبيرة تتوالى جراء العمل الاجرامي الشنيع والجبان الذي اقترفته الكيان الاسرائيلي ضد الاسطول الانساني الذي ضم مواطنين يمتحنون الى اكثر من خمسين بلداً كانت وجهتهم إلى غزة والشعب الفلسطيني فيها لها لخصائص الطالام الذي يفرضه عليهم جيش الكيان الصهيوني الكاسف.

إن كانت القافلة الإنسانية التي تحمل مواداً غذائية وأدوية ومعدات طبية ومساعدات إنسانية أخرى، لم تصل إلى غزة بسبب ذلك العدوان العاشم الذي وقع عدد من القتلى والجرحى، إلا أن رسالة هذه القافلة أوصلت قضية غزة إلى كل العالم وخاصة شعوبه الحية الجرة لتزيد بذلك قضية فلسطين عامة والحصار المفروض على غزة وشعبها مساحات الاهتمام الكبير بين مختلف دول العالم ومنظماته الإنسانية الدولية، خاصة أن اولئك الذين نظموا القافلة الإنسانية وساروا بها باتجاه غزة كانوا حاملي رسالة سلام ومشاعر إنسانية صادقة، يعوضون بها عن هذا الصمت الدولي تجاه جرائم إسرائيل المنظمة على الشعب الفلسطيني الأعزل.

وقبل الحديث عن أهمية وضرورة قيام الأسرة الدولية مجتمعها بدورها على أتمل وجهه تجاه هذا الصلف الإسرائيلي، والذي يجب أن يبدأ أولاً بفك حصار غزة نهائياً، فإننا نذكر هنا - وهذا هو الأهم - بالدور العربي الذي لم يعد خلال السنوات الأخيرة الماضية مرضياً ومواكباً لتطلعات الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة والتي تعتبر قضية عربية مركزية قبل أن تكون قضية دولية وإنسانية، وبما يثير الأسف والألم أن الموقف العربي الجماعي وعلى مستوى الدول لم يكن حتى اللحظة يتخاسب وحجم هذه العملية الجبانة، حيث بناوا اليوم مطالبين سواء أكان على مستوى الجامعة العربية أو على مستوى الدول منفردة بالتحرك العاجل ويشكل قوي وحاد ومسؤول لعمل ما يجب وما يتناسب وحجم هذه الجريمة والصلف الصهيوني المتواصل وذلك قبل أن تبرد هذه القضية وتخد كما حدث مع الكثير من الجرائم الإسرائيلية السابقة بحق فلسطين وشعبها الصامد.

وإن كانت الإشادة والتقدير واجبة لكل دول العالم وشعوبها الحرة الحية لواقفها الكبيرة والداعمة والمساندة لقضية فلسطين وكسر الحصار عن غزة والذي ظهر وتجلي في كل قارات العالم الخمس، إلا أنه تبقى تركيا صاحبة الموقف الشجاع واللاشر قوة ولهجة حادة تجاه إسرائيل، والتي تنتمي على الجامعة ودولها وقادتهم أن لا يكتفوا فقط بالإشادة والتقدير بتركيا، بل بالاعتداء بها والوقوف صفاً واحداً أمام الظلمة الإسرائيلية، وتوجيه كامل الدعم اللازم للشعب الفلسطيني وخاصة في المرحلة القادمة، هدف أكبر من العمل على كسر الحصار على غزة والذي ما كان ليحدث لولا هذا الضعف والتشتت والهوان العربي الذي نعيشه حاضراً.

كما ينبغي وجب على المجتمع الدولي - وخاصة بعد هذه الجريمة - العمل الفوري على تطبيق القانون الدولي باتخاذ القرار المناسب والإلزام حيالها وما اقترفته بحق الشعب الفلسطيني والعرب والإنسانية، وذلك أقله بوضعها تحت بند الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبالمقابل اتخاذ قرار برفع الحصار الجائر وغير القانوني المفروض على قطاع غزة ومن ثم العمل على تحقيق سلام عادل وشامل يعيد كامل الحقوق الفلسطينية بإقامة دولتها المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. □

# لكي تكون احتفالاتنا وطنية!



فانز سالم بن عمرو

■ تحتاج تجربة عشرين عاماً من عمر الشعب اليمني مضاهيا في وفاء ومحبة بدون تفرقة قبلية أو مناطقية أو اجتماعية، تحتاج وقفة إجلال وإكبار لهذا الشعب العظيم عظيمة التاريخ والحضارة.. البعض أراد أن يحجم منجز الشعب ويقزّم وحدته ويرجعها إلى انضجار عاطفي وموقف ساذج ويحصرها في ثنائية تقوم على مبدأ الشراكة والبيع، تدوم هذه الصفة إذا اتفق المتبايعان وتنقض إذا اختلفا على أسباط الأمور وأتفهها ويتنفي عن هذا التجزؤ والعطاء التاريخي صفته الوطنية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

توزيع برنامج الاحتفال في محافظة حضرموت وكان برنامجا موسعا كثيفا بشكل مبالغ فيه، وكان الغرض هو الإحتفال من أجل الإحتفال وليس الإحتفال لتقديم منجزات ومشاريع وتجاوز عقبات وصعوبات إدارية ومعاشية للمواطن الذي يعاني من مشاكله اليومية بينما هو يسع في الإاعة ويرى في التفاز مشاريع واحتفالات لا يرى لها انعكاسا في واقعه ولم تسع إلى تحسين وضعه ولم تشركه في هذه الإحتفالات، فنظر إليها بعدم مبالاة، وكانها لا تهمه ولا تخصه، فلذلك البرنامج المكثف حشرت فيه مشاريع صغيرة كحفل مدرسة ابتدائية أو تم إعادة افتتاح العديد من المشاريع التي قد تم افتتاحها وذلك أعطى انطباعاً سلبياً تجاه احتفالاتنا الحوجوية وأقدمها الطابع الشعبي.. الأثر الآخر للملاحة تلك الإحتفالات أنها تمت تحت ضلالت وعرف مغلفة مكيفة وهذا أقدما الطابع الشعبي الاجتماعي فكانها إحتفالات للسلطة المحلية تهم شريحة معينة ولا تهم الشعب كله، فقد مرت الإحتفالات ببرنامجه الطويل الذي ما زال سنفرها حتى كتابة هذه الأسطر دون أن يكون المواطن على دراية وعلم بما هي... لقد كانت تجربة إحتفالات الشعب اليمني في محافظة حضرموت بالذكرى الخامسة عشرة لقيام الوحدة التي اضطرت الطابع الشعبي وكانت الإحتفالات والمهرجانات تقام في خور الخلا وفي الملاع المفتوحة ويشارك فيها المواطن وتظرب بها كل شرائح المحافظة، هذا ما تم افتقاده واضعف احتفالاتنا بالذكرى العشرين.

الطابع السائد والعميق عند المواطن انه تم التركيز على المنجزات ومشاريع ماضية وربما قادمة ولكن تم إهمال قضايا المواطن اليومية والحقيقية والتي يعاني منها في كل لحظة وحين، فانقطاع الكهرباء لفترات طويلة وإستعاضت في حار ومرهق راقف ذلك بطوية مرتفعة جدا تصل إلى ٩٠٪ وكذلك لا يرى اهتماما بالثقافة إلا بشكل إحتفالي بينما الشوارع والحارات الخفية تعولها المناظر البشعة والقذرة، كما أن كثيراً من القضايا مثل إصلاح اضرار كاتبة السبول والتي ظلت بالية رتيمة غير مقبولة بعد وعد الرئيس بحل القضية، كما تم إهمال قضايا كبرى في ذلك الإحتفال مثل قيام ميناء لكبر محافظة مساحية وأكثرها جذبا لرووس الأموال... كل هذه القضايا الخائبة والمهمة أوصلت المواطن إلى التمشك وعدم الوثوق في مدلول تلك الإحتفالات الوطنية وصبرها إلى استعراض إعلامي وخبري وشكلي.

لو رأى المواطن والإنسان الغليان مؤسلينا وقادتنا يقضون أوقاتهم ويعطون اهتمامهم بتوفير الكهرباء في هذا الخطأ القاسي والقاتل وراهم بتقنون أحوال المواطنين ويركزون في نزولتهم على الشوارع الخلفية والحواري لكان نهما انطباع وطني ووحيدو أكثر في قلب كل مواطن. □

السيطرة على المنطقة وتلك الوحدة اليمنية في تلك الدولة الواقعة على الممر المائي المهم والتي تصل بين إفريقيا وآسيا فكان هم تلك القوى عرقلة هذا المشروع والإطاحة به، وكانت أول مشكلة تواجه الدولة الفتية المنشئة بوحدة شعبها بعد عقود من الصراع والتنطفي محاولة قتل اليمن وخنقه من بوابة الاقتصاد حيث واجهت العلة اليمنية حرباً مدروسة وكبيرة شاركت فيها العديد من القوى وخرج اليمن من مشروع دولتين متناقضتين في الاتجاه الاقتصادي والسياسي في ظل الثنائية القطبية، اقتصاداً ذو توجه إسمالي وآخر ذو توجه اشتراكي، التي كسفت اقتصاد جمهورية الوحدة وحجفت سياسة الجرات التي لجات إليها الحكومة مضطرة راضاً شعبياً وتدمراً اجتماعياً، وتجاوزها الشعب اليمني وحومته بجملته من الإصلاحات السياسية والإدارية والمالية لتواجه دولة الوحدة بحرب ١٩٩٤م من دول كانت لا تؤمن باليمن وتسمى لإزالتها وعرقلة مسيرتها لتدخل اليمن في دوامة من العنف والتفرقة والإقصاء، ويتحمل المواطن أعباء مغامرة غبية تعقبها حرب جزيرة حنيش، وهذا تتوالى المؤامرات والمشاريع المشبوهة لإسقاط هذه الدولة التي تمثل الوحدة والتوحد في قلب كل مواطن عربي ومسلم بعد أن تم القضاء على القومية والخلافة الإسلامية، ورفض الدولة القطرية التي رسمت وحكمت خيوطها في اتفاقية ساكنس بيكو الخفية، لكن شخبنا اليمني خرج من كل تلك المؤامرات والتجارب الصعبة بزمنة قويت تمكن في الحفاظ على وحدته وكرامته وعزته.

وموضوع الخلال هو (كيف تكون احتفالاتنا وطنية) ولا ننف عند الشكل بحشر المناسبات والخطابات وبنسني الهدف من الإحتفال بالذكرى العشرين لقيام وحدتنا المباركة، حيث تم

القدس الشريف. □